

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤٠٩

الثلاثاء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دويغ
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد هانيدا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

06-30701 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

"يشيد مجلس الأمن بقوة بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحقيق سلام دائم في دارفور، الأمر الذي يؤيده المجلس تأييدا كاملا. ويؤكد مجددا بأقوى العبارات ضرورة وقف جميع أطراف الصراع في دارفور أعمال العنف والأعمال الوحشية فورا؛ ويؤكد مجددا قلقه من أن العنف المستمر في دارفور قد يزيد من التأثير السلبي على بقية البلد وعلى المنطقة، بما في ذلك على أمن تشاد؛ ويعرب عن قلقه البالغ بشأن العواقب الوخيمة للصراع الذي طال أمده في دارفور بالنسبة للسكان المدنيين.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لقرار حكومة الوحدة الوطنية القاضي بعدم تجديد عقد المجلس النرويجي للاجئين، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء ما سيترتب على ذلك من عواقب على الصعيد الإنساني. كما يعرب عن أسفه إزاء قرار حكومة الوحدة الوطنية بعدم السماح بدخول منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى دارفور. ويتطلع إلى جلسة الإحاطة المقبلة لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وإلى تمكنه من زيارة دارفور في أقرب فرصة ممكنة. كما يطلب مجلس الأمن توضيحا من حكومة الوحدة الوطنية بشأن اتخاذها هذا القرار.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده الكامل لمحادثات السلام الجارية في أبوجا بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور، مشيرا إلى أن التسوية السياسية الشاملة هي أمر أساسي بالنسبة لتحقيق السلام في السودان، وأن المحادثات توفر آلية لتحقيق هذه التسوية، وأن الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يستمر في قيادة هذه العملية. ويعرب المجلس عن ترحيبه بالمشاركة التي جاءت في أوانها لرئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس نيجيريا في المحادثات خلال زيارتهما إلى أبوجا في ٨ نيسان/أبريل؛ ويؤيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأن يكون ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموعد النهائي للوصول إلى اتفاق؛ ويطالب جميع الأطراف بأن تبذل كل ما في وسعها للوصول إلى اتفاق بحلول ذلك التاريخ؛ ويعرب مجددا عن عزمه تحميل أولئك الذين يعيقون عملية السلام ويرتكبون انتهاكات ضد حقوق الإنسان المسؤولية، مشيرا إلى رأي الاتحاد الأفريقي بأن للمجلس دورا هاما في هذا الصدد.

"ويشيد مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي لما حققته البعثة الأفريقية في السودان من نجاح في دارفور، بالرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة، وبجهود الدول الأعضاء والمنظمات التي ساعدت البعثة الأفريقية في السودان. ويكرر مجددا ترحيبه الذي أعرب عنه في القرار ١٦٦٣ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بقرار مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس، الذي

يؤيد من حيث المبدأ تحويل البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، وتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ ويدعو، بالتالي، جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الانتقال السلس والناجح إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على تقديم مساعدات إضافية إلى البعثة حتى يتسنى تعزيزها وفقا لاستنتاجات تقرير بعثة التقييم المشتركة المتعلق بالفترة من ١٠ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ ويدعو إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات.

"ويعرب مجلس الأمن مجددا عن التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه التي لن تتأثر بالتحويل إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

"ويشدد مجلس الأمن على أنه ينبغي للأمين العام أن يتشاور هو والاتحاد الأفريقي، على نحو وثيق ومستمر مع مجلس الأمن، وفي تعاونٍ وتشاورٍ وثيقٍ مع الأطراف في محادثات السلام في أبوجا، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالتحويل؛ ويشدد على أن تتسم عملية الأمم المتحدة بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين؛ ويشير إلى طلبه الوارد في القرار ١٦٦٣ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بأن يعجّل الأمين العام بعملية التخطيط التحضيري اللازم لتحويل البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويدعو في هذا الصدد إلى أن تقوم بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بزيارة إلى دارفور بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ ويناشد المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء تقديم كل مساعدة إضافية ممكنة إلى عملية الأمم المتحدة."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/16.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.
